سياسات الدعم الحالية غير كفؤة وتنفق في غير الاتجاه المخصص له

وزير الاقتصاد: تحويل دعم الخبز إلى مادي هدفه تخفيف الهدر والحد من الفساد
وزير التموين: سيحول الفارق بين سعر الربطة وتكلفتها إلى حساب المستفيد

الوطن

قال وزير الاقتصاد سامر الخليل: إن سياسات الدعم في سورية والتي تأخذ أشكالاً كثيرة أغلبيتها أصبحت غير موجودة في كثير من دول العالم، وهي سياسات تقادمت في جزء كبير منها تعود إلى عقود من الزمن، وظهرت كل الوقائع والمتابعات والضبوط التموينية والدراسات التي قام بها الباحثون والمتابعون وجلسات الحوار التي تمت خلال الفترة الماضية بأغلبيتها توافقت على أن سياسات الدعم القائمة في وضعها الحالي من حيث الأشكال والمطارح والآليات غير كفؤة وغير سلمية وتنفق في غير الاتجاه المخصص له، وهذه مسألة خطيرة وخاصة أن الحديث عن أرقام كبيرة جداً مخصصة للدعم.

وأضاف الخليل في حديث عبر الإعلام الرسمي: أغلبية أشكال الدعم تستهدف المادة ولم تستهدف مستحقي الدعم وفق مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية، وتطورت هذه المبالغ مع تغيرات الأسعار وارتفاعها والحاجة إلى الاستيراد بدلاً من أن تكون محلية ومع حالة التضخم فأصبح عبؤها كبيراً، ناهيك عن أن دعم المادة حتى تصل إلى المستحق النهائي يوجد ضعفاء نفوس ومحاولات تكسب من خلال حالات فساد، إضافة للهدر نتيجة توفير مادة مدعومة بقيمة صغيرة، كل ذلك يسبب عبئاً مادياً كبيراً على مالية الدولة وعلى الوضع الاقتصادي لأن انعكاس هذا الموضوع وعجوزاته وعلى سعر صرف الليرة وعلى ارتفاع الأسعار في السوق بشكل كبير، وبالنتيجة يتضح وجود حالة غير كفؤة بتخصيص مبالغ كبيرة جداً والفائدة صغيرة، وباستطلاع آراء المواطنين يتضح عدم وجود حالة رضى لدى الكثيرين والشعور بأثر الدعم الحقيقي كما يجب.

وأكد الوزير أن أشكال الدعم ومطارح الدعم ليست متشابهة ومتماثلة وبحاجة لمعالجات بطرق مختلفة، منوهاً بأن الدولة مازالت ملتزمة بأشكال الدعم القائم على مستوى التربية والتعليم والصحة، وبعض الخدمات كالكهرباء والماء، وبعض المواد الأساسية مثل الخبز، وما هو موجود حالياً هو تحويل الدعم العيني إلى دعم مادي باتجاه مادة الخبز بشكل أساسي.

وأكد الخليل أن انعكاس هيكلة الدعم بمادة الخبز ليس التخفيض في الإنفاق، وإنما كفاءة هذه النفقة بحيث تصل إلى أصحابها بشكل نقدي، كما أن شكل الاستخدام سيختلف بأن يخف الهدر بشكل كبير بحيث آخذ احتياجي بشكل فعلي وأنفق باقي المبلغ في المجال الذي أرغب، إضافة لتخفيض حالة الفساد الموجودة تدريجياً.

وتابع الوزير قائلاً: الأشكال الأخرى للدعم يجب تناولها بالمستقبل بدراسات متنوعة، للوصول إلى آلية مختلفة لمقاربة ملف الدعم عبر تحديد المطارح التي سيستمر الدعم فيها والمطارح التي تحتاج إلى تغيير آلية الدعم فيها، وهل طريقة الدعم تصل إلى أصحابها، مضيفاً: يجوز هذه الكتلة النقدية الكبيرة يستخدم أقل منها ويكون أثرها أكبر في مجالات اقتصادية واجتماعية وفئات هشة وغيرها، أي يجب أن نبحث عن أكبر كفاءة للإنفاق العام في هذا المطرح، وبالوقت نفسه حين يكون هناك كفاءة وتوفير في العجز فهو من مصلحة المالية العامة للدولة والاقتصاد على إنفاقه في مطارح أخرى المواطن بحاجتها.

ولفت الوزير إلى أنه ووفقاً لدراسات الفريق المعني تبين وجود نحو ٢,٥ مليون بطاقة تعود للموظفين والمتقاعدين، ليست بحاجة إلى فتح حساب جديد، عدا عن وجود بعض الفعاليات كالمستفيدين من المازوت الزراعي والمهن التي تتطلب وجود حساب مصرفي، مضيفاً: وبعد إعطاء مهلة ثلاثة أشهر لفتح حسابات لبقية المستفيدين تم اتخاذ إجراءات حكومية لتسهيل فتح الحسابات.

وقال الخليل: تحويل مبدأ الدعم إلى مادي لا يصح في كل أشكال الدعم، وبعد الخبز ممكن في المرحلة القادمة على المحروقات، مضيفاً: لكن هذا الشكل لا يصلح في موضوع الماء والكهرباء والصحة.. فالمقاربة مختلفة، مضيفاً: في الشكل الأولي مع استكمال كل المراحل التطبيق سيتم البدء بالخبز ثم الخيار مازوت تدفئة والغاز المنزلي إلا أن الأمر بحاجة إلى دراسات.

من جهته وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي قال: اعتمدت الحكومة منذ فترة على تحديد المستهدفين الذين يستحقون الدعم، وتجاوزت أعداد البطاقات للأسر ٤,١ ملايين بطاقة من مستحقي الدعم، وهناك قواعد وشروط لمستحقي الدعم اتفق عليها كل الجهات الحكومية المختصة في الوزارات ذات الصلة.

وأضاف: أما من حيث المبالغ التي يستحقها صاحب حق الدعم سيتم تحويل الفارق بين سعر ربطة الخبز الإداري المحدد حالياً ٤٠٠ ليرة وسعر التكلفة النهائي والذي سيتم الوصول إليه بالتدرج، إلى حسابه في المصرف، حيث يصل إلى كل مستحق دعم كامل بمستحقاته، منوهاً بأن المبلغ يتم تحديده وفقاً لتغير سعر التكلفة، بحيث يتم تحويل أي زيادة إلى حساب المستفيد المصرفي.

ولفت إلى أن الحكومة اشترطت أن يكون فاتح حساب المصرف صاحب البطاقة شخصياً لضمان وصول الدعم لمستحقه الفعلي، حرصاً على التوزيع العادل في المبالغ النقدية التي سوف تحول إلى حسابات المستفيدين.

وأوضح علي أن سعر ربطة الخبز وفق التكلفة الحقيقية تتراوح حسب سعر المواد الداخلة في الإنتاج بين ٨٢٠٠ ليرة و٨٦٠٠ ليرة بشكل دقيق على سعر المواد الحقيقي من مازوت للخبز والمولدات وخميرة وطحين وأجور اليد العاملة، مضيفاً: الإجراء الأول الذي اتخذته الحكومة هو أن يصل الدعم لصاحب الاستحقاق بشكل مباشر، وكتجربة لن يتم بالتكلفة الكلية في المرحلة الأولى، سيتم تحديد السعر وبعد التأكد من سلامتها اكتمال كل آليات تطبيق هذه التجربة وحالات الترابط بين الجهات المعنية، حينها يتم احتساب ثمن الخبز المحدد بشكل إداري والسعر الذي يجب أن تتقاضاه المخبز ويتم تحويل الفارق إلى حساب المواطن، وأي تعديل على السعر من قبل الحكومة يتم زيادة المبلغ النقدي المحول للمستفيد.

وأكد الوزير أن الحكومة لم تدخر أي جهد لخدمة شرائح المجتمع في فتح الحسابات وسيتم لحظ العجزة والجرحى وأصحاب الاحتياجات الخاصة، وتتم متابعة هذا الموضوع باهتمام من وزارة المالية ومصرف سورية المركزي عبر حلول لتحقيق العدالة الاجتماعية وخدمة المواطن بأيسر الإجراءات في فتح الحسابات.

وأضاف: أما بالنسبة للبنية التحتية في الأفران سيتم اقتطاع الثمن من البطاقة بشكل غير نقدي، سيتم التعاون بين وزارة المالية والمصرف المركزي ووزارة التجارة الداخلية ووزارة الاتصالات للوصول إلى آلية للأجهزة التي تسدد عبر البطاقة في المخابز الكبيرة وذات الاكتظاظ للوصول إلى الشكل الأمثل الذي يرضي المواطن.

ولفت إلى وجود آلاف الضبوط بحق المتاجرين بالدقيق التمويني من قبل بعض ضعاف النفوس، مؤكداً أن هذا البرنامج سيعود بالفائدة العامة على المجتمع والاقتصاد الوطني.

وأشار إلى البدء بتطبيق البطاقة الذكية في دير الزور بحوالي ١٤٠ ألف بطاقة، و٢٣ ألف بطاقة في ريف الرقة المحرر، و١٧ ألف بطاقة في ريف إدلب المحرر، كل هذه البطاقة ستتم إضافتها إلى إجمالي البطاقات المدعومة والبالغ نحو ٤,١ ملايين بطاقة.

رقم خطير.. فقط ٨٢٠٠ تاجر في غرفة تجارة دمشق

اللحام لـ«الوطن»: بسبب التأمينات والضرائب وعدم القدرة على الاستمرار بالعمل لارتفاع التكاليف

رامز محفوظ

كشف رئيس غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام عن انخفاض عدد المنتسبين لغرفة تجارة دمشق ووصوله مؤخراً إلى ٨٢٠٠ منتسب بعد أن كان خلال العام الماضي ٩٩٠٠ منتسباً، علماً أن عدد المنتسبين للغرفة كان قبل إصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي ألزم التجار بتسجيل عمالهم في التأمينات ١٧٠٠٠ منتسب.

وأعاد شهبندر التجار السبب في الانخفاض لعدم قدرة الفعاليات التجارية على الاستمرار بالعمل نتيجة ارتفاع التكاليف والنفقات المترتبة عليها والضرائب المفروضة المرتفعة وفرض التسجيل بالتأمينات الاجتماعية على الفعاليات التجارية الصغيرة، إضافة لعدم توافر مستلزمات العمل التجاري الأساسية وارتفاع أسعارها كحوامل الطاقة ما دفع كثيراً من الشركات التجارية العاملة في سورية للذهاب اليوم إلى بلدان أخرى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن اللحام أن تكاليف العمل في سورية باتت مرتفعة مقارنة بالتكاليف في البلدان المجاورة، فعلى سبيل المثال أصبح استيراد المواد الأولية صعباً وتكاليفه مرتفعة وطرق تسديد قيم المستوردات صعب ونتيجة لذلك أصبحت الدول المجاورة تنافسنا نتيجة العديد من العقبات، في حين تقدم الكثير من التسهيلات في هذه الدول.

ولفت إلى أن هناك تسهيلات تقدمها الحكومة للتشجيع على العمل التجاري والصادرات لكنها لا تكفي لمنافسة دول أخرى نتيجة انخفاض التكاليف لديها مقارنة بتكلفة إنتاج البضائع المحلية ما يتسبب بخسارتنا الأسواق الخارجية.

ورأى اللحام أن الشيء الأساسي الذي نحتاجه من أجل تحريك عجلة العمل الاقتصادي هو توافر حوامل الطاقة من محروقات وكهرباء وغاز وتخفيض أسعارها وثباتها وعدم تغير أسعارها بشكل يومي، والتي تعتبر عوامل أساسية في عملية الإنتاج وتسهم في تخفيض التكاليف، لتعود سورية كما كانت سابقاً من أكثر الدول التي تباع منتجاتها في جميع أنحاء الوطن العربي.

واعتبر اللحام أهم بند يحكم العمل التجاري اليوم هو المحافظة على رؤوس الأموال، لكن للأسف الكثير من رؤوس الأموال السورية تم جذبهم إلى دول أخرى، ما جعلنا اليوم في سباق مع الزمن للعمل على تشجيع الاستثمار وإعادة المستثمرين ليس فقط من خلال إصدار القوانين وإنما من خلال تقديم تسهيلات كبيرة للمستثمرين كي ننتج بضائع بتكاليف منخفضة يسهم بزيادة حركة الصادرات السورية إلى الخارج.

بدوره رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن انخفاض عدد المنتسبين للغرفة سببه الأساسي القانون الخاص بغرف التجارة والذي ينص على وجوب تسجيل عمال بالتأمينات الاجتماعية من أجل الحصول على السجل التجاري، والذي أصبح عبئاً على العديد من هذه الفعاليات، إضافة لفرض ضريبة الرواتب والأجور، معتبراً أن هذه الأعباء المفروضة على المنشأة أو الفعالية التجارية للتسجيل بغرف التجارة سببت انخفاض عدد السجلات التجارية.

وأشار الحلاق إلى أن العديد من التشريعات التي صدرت والتي تخص العمل التجاري أدت إلى ارتفاع حجم اقتصاد الظل من خلال لجوء العديد من الفعاليات إلى عدم التسجيل بغرف التجارة وإحدى هذه التشريعات هو القانون رقم ٨ والذي أدى إلى خروج الكثير من الفعاليات من العمل التجاري ولجوئهم للعمل تحت مسمى اقتصاد الظل، إضافة إلى طريقة احتساب ضريبة الدخل من قبل المالية والتي لم تكن منصفة وأدت إلى خروج العديد من الفعاليات التجارية من العمل.

وقال الحلاق: هناك العديد من غرف التجارة في سورية تعمل بشكل غير قانوني وبدون ترخيص وهذا يعتبر مخالفة كبيرة، مشيراً إلى أن عدد المنتسبين إليها أعلى من المنتسبين لغرفة تجارة دمشق مثل غرفة تجارة ريف دمشق على سبيل المثال التي تضم عدد فعاليات تجارية أكثر من الفعاليات الموجودة في دمشق، كما أن هناك محافظات تكون فيها غرفة التجارة هي عبارة عن غرفة تجارة وصناعة، لذا من الطبيعي أن يكون عدد المنتسبين إليها أكثر من المنتسبين لغرفة تجارة دمشق.

وعن تأثير استقرار سعر الصرف في العمل التجاري بيّن الحلاق أن استقراره مؤخراً يعتبر عاملاً مؤثراً ومهماً وأساسياً في ارتفاع حجم الإنتاج والعمل لكن المشكلة الأساسية التي نعاني منها ارتفاع تكاليف العمل بشكل كبير والنفقات وارتفاع مستلزمات العملية الإنتاجية من محروقات وغيرها.

وعلى سبيل المثال فإن الفعالية التجارية التي كانت نفقاتها سابقاً بحدود ٢٠ مليون ليرة أصبحت اليوم بحدود ٢٠٠ مليون.

وختم عضو غرفة تجارة دمشق حديثه بالقول: نحتاج اليوم من أجل تحسين الواقع الاقتصادي لاتخاذ العديد من القرارات المهمة وأبرزها تحديد شكل الاقتصاد وعند تحديده تصبح الكثير من التشريعات بحاجة للتعديل أو الإلغاء.

التجاري السوري يوقع اتفاقية مع شركة الهرم

نائب حاكم المركزي لـ«الوطن»: العمولات محددة وتتدرج بشرائح حسب المبلغ

عبد الهادي شباط

وقع المصرف التجاري السوري وشركة هرم بيرامبد للحوالات المالية اتفاقية تعاون، بهدف تعزيز الخدمات المصرفية وإيصالها لقاعدة أوسع من المتعاملين بشكل فعال، يستفيد بموجبها حامل بطاقة الدفع الإلكتروني من خدمة تسديد الفواتير الشهرية وأقساط القروض المستحقة عليه عبر تغذية رصيد البطاقة من خلال فروع شركة هرم بيرامبد الموجودة في عموم المحافظات والمدن السورية.

وتتيح الاتفاقية خدمات أخرى تتمثل بالإيداع والسحب عبر التحويل الفوري والمباشر من وإلى حساب البطاقة عن طريق فروع شركة هرم بيرامبد، تغذية حساب البطاقة بموجب حوالة أو إيداع نقدي عن طريق فروع شركة هرم بيرامبد.

وتم توقيع الاتفاقية بين المصرف التجاري السوري ممثلاً بمديره العام علي يوسف وشركة هرم بيرامبد للحوالات المالية ممثلة برئيس مجلس المديرين فؤاد عاصي خلال حفل أقيم في مقر شركة الهرم يوم أمس وبرعاية مصرف سورية المركزي وحضور ممثله النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي ميساء صابرين ونائب حاكم مصرف سورية المركزي بسام الزراد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام التجاري السوري علي يوسف أن الاتفاقية مع شركة الهرم نافذة ودخلت حيز التطبيق ويمكن لأي مواطن الاستفادة من الخدمات التي تم التوافق عليها مع شركة هرم جديدة، إضافة إلى الهرم سيتم دراستها وبناء شراكة عمل مماثلة لتقديم الخدمات بما يتوافق مع توجهات التوسع في فتح الحسابات المصرفية وتبسيطها وتقديم الخدمات المصرفية.

وقال علي في تصريح لـ«الوطن»: نلمس عالياً شراكتنا الإستراتيجية المتميزة مع شركة هرم بيرامبد، إذ يحرص المصرف التجاري السوري على الدخول في الشراكات والمبادرات التي من شأنها تقديم الخدمات المحفزة على استخدام خيارات الدفع الإلكتروني المختلفة، التي توفرها شركة هرم بيرامبد لعملاء المصرف بمختلف شرائح المجتمع وفي مناطق جغرافية قد يكون المصرف غير موجود فيها، ولاسيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات.

> مدير التجاري لـ«الوطن»: في حال التوافق مع أي شركة جديدة سيتم دراستها بما يتوافق مع توجهات التوسع في فتح الحسابات المصرفية وتبسيطها

وأشار يوسف إلى ضرورة تركيز الخطط المستقبلية للمصرف على التوسع الأفقي للخدمات المصرفية الإلكترونية والبحث عن الأدوات البديلة لتدعيم التواصل مع العملاء وضمان وصول الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي ميساء صابرين أن أغلبية المصارف الخاصة لديها عقود مع شركات الحوالات الداخلية، لكن كبر حجم تعاملات التجاري السوري يعطي توقيع هذا العقد أهمية خاصة.

وفيما يخص العمولات أوضحت أن العمولات محددة بالعقد وتتدرج بشرائح حسب مبالغ التحويل، مثلا من صفر لـ٢٥ ألف العمولة ٨٠٠ ليرة، وهكذا شرائح لغاية ٥ ملايين الحد الأقصى لتحويل العميل الواحد المسموح به حالياً.

وأشارت إلى أن مصرف سورية المركزي أصدر الموافقة على العقد المبرم بين المصرف التجاري السوري وشركة الهرم للحوالات المالية الداخلية، وبموجب هذه الاتفاقية يمكن إجراء عمليات التحويل من/ إلى الحسابات المصرفية المرتبطة ببطاقات عملاء المصرف التجاري السوري، وبذلك يمكن للمتعامل السحب أو الإيداع أو التحويل من حسابه عن طريق منافذ شركة الحوالات الأمر الذي يخفف الضغط عن فروع المصرف وصرافاته ومكاتبه.

استيراد جلود خامية بأكثر من ٩٩١ ألف يورو منذ بداية العام

رئيس جمعية الجلديات لـ«الوطن»: السماح باستيراد الجلود النصف المصنّعة يسهم في توافر المادة وخفض الأسعار

نورمان العباس

كشفت بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» عن استيراد ٧٧٦ طناً من الجلود الخامية في عام ٢٠٢٣، بقيمة تجاوزت ٣٩٥ ألف يورو في حين في عام ٢٠٢٤ تم استيراد ١٨٠٢ طن، بقيمة تزيد على ٩٩١ ألف يورو.

وعن نتائج قرار الوزارة بالسماح باستيراد الجلد النصف المصنّع مدة ستة أشهر، والذي جاء بهدف إنقاذ هذه الصناعة من الاندثار قال المصدر: القرار جديد ومازال من المبكر الحديث عن نتائجه، مؤكداً أن العمل ما يزال قائماً بموجبه.

ورأى رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الأحذية والجلديات نضال السحيل أن قرار السماح باستيراد الجلود وإعادة تصنيعها لتصديرها إيجابي ويلبي مطالب الحرفيين والصناعيين، وخاصة أن بعض أنواع الجلود غير متوافرة محلياً بسبب النقص بالثروة الحيوانية، إضافة إلى أن معظم العاملين في مهنة الدباغة أصبحوا عاطلين من العمل.

وأكد السحيل أن هذا القرار سيسهم في تشغيل الدباغات لأن الحرفي «صاحب الدباغة» سيكون قادراً على تصدير الجلد المصنّع إلى دول الجوار إن لم يكن هناك استهلاك بالسوق المحلية بسبب ضعف القدرة الشرائية، مؤكداً أنه لن تنقطع الأسواق المحلية من المادة وبذات الوقت ستدور عجلة الإنتاج في الدباغات.

ونوه السحيل بأن الجلود السورية مرغوب فيها ومطلوبة بالدول الأخرى بسبب مهارة الحرفيين السوريين على عكس بعض دول الجوار التي تتوافر فيها الجلود لكنها تفتقر إلى الخبرة المهنية في التصنيع كالعراق والسودان وغيرها من الدول.

ورأى أن القرار سيسهم في زيادة العرض بالسوق وهذا سيؤدي إلى انخفاض بالأسعار، لكن الانخفاض لن يكون بنسبة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأخرى الداخلة بالتصنيع كالمواد اللاصقة، وحوامل الطاقة، وأجور العمال، والحاجة إلى الكهرباء، مبيناً أن نسبة الانخفاض ممكن أن تصل إلى ١٥ بالمئة.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الجمعيات الحرفية بدمشق خلدون المسوتي أن القرار جيد لكن طريقة تنفيذه خاطئة، وتساءل عن الجهة التي ستقوم بالاستيراد وكيف ستتم عملية التوزيع على الحرفيين.

ورأى أن الاستيراد يجب أن يكون عن طريق جمعية الحرفيين وليس عن طريق غرفة التجارة لأن الجمعية هي المسؤولة عن رصد حاجة الدباغات من الجلود وعلى هذا الأساس يحاسب كل من حصل على كمية من الجلد لكي لا يتم تهريب المادة أو احتكارها من التجار وأصحاب الدباغات، لافتاً إلى أن بعض الحرفيين ممكن أن يحصلوا على كمية من الجلد ومن ثمّ يقومون ببيعها.

ورأى المسوتي أن التعامل مع أصحاب العلاقة مباشرة سيسهم في تخفيض التكاليف وتفادي الثغرات المالية مشدداً على ضرورة وضع عقوبات لكل من يحصل على الجلد ولا يقوم بالتصنيع.

وأشار المسوتي إلى أن التصنيع مكلف ويحتاج إلى وقت وتكاليف أكبر من الاستيراد لذلك لن يستطيع الجلد النصف المصنّع سيوفر من استهلاك المياه غير المتوافرة بالمدينة الصناعية.

> المسوتي لـ«الوطن»: القرار جيد لكن تنفيذه خاطئ.. ويجب تشديد العقوبات على من يحتكر ويهرب المادة